عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم والتي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

إلى / وزارة التربية

وصلتنا الرسالة الآتية من المواطنة ياسمين ماجد حسن ننشر نصها في أدناه آملين الاستجابة لها من لدن وزارة التربية:

السيد وزير التربية المحترم

م/تظلّم

تحية طيبة..

إني المعلمة ياسمين ماجد حسن خريجة معهد اعداد المعلمات لعام (٢٠٠٤)، وكل عام أتقدم بطلب الى مديرية تربية الكرخ الثانية ولم احصل على فرصة للتعيين بحجة إنني خريجة معهد مسائي، وقد عين بعض أقراني ولا أدري كيف وبأية وسيلة، حتى بات وضعي النفسي اكثر سوءاً من وضعي الاقتصادي، وما زلت أعاني الامرّين حتى هذه اللحظة.. اناشدكم باسم كل القيم الانسانية والدينية التي تدعو الى ان العمل حق مشروع للانسان،شمولي بعطفكم الابوي وكلي أمل في الله وفيكم لأنكم أهل لعمل الخير ومساعدة الشباب في إيجاد فرصة عمل.. وفقكم الله في مساعيكم الخيرة، مع الشكر والتقدير.

مجرد كلام

لا توجد إمكانية لتحديد نسبة التلوث في العراق بنحو دقيق، لعدم وجود الأجهزة الخاصة بذلك كما صرح عدد من المسؤولين ، في الوقت الذي يقرون فيه باتساع ظاهرة التلوث حتى راحت تشمل مئات المناطق الملوثة التي تم تحديدها، فضلاً عن تلك التي لم يتم تحديدها حتى الآن. ويعد التلوث البيئي من أهم المشاكل التي تواجه العراقيين سواء في الشمال أو في الجنوب أذ يشمل جميع نواحي الحياة اليومية، وهناك جملة أسباب زدات من التلوث البيئي في العراق منها: استيراد السيارات بشكل عشوائي، وجود المولدات الكهربائية، الحواجز الكونكريتية والعمليات العسكرية، إضافة إلى ما تسببه العمليات العسكرية من هدم للمباني وتراكم الأنقاض، فضلا عن التلوث الموجود أصلاً في مواقع التصنيع العسكري للنظام السابق، ومواقع منشآت الطاقة الذرية، واستخدام مختلف أنواع الأسلحة في الحروب التي خاضها النظام السابق منذ عام ١٩٧٩ حتى اليوم، ومخلفات المشاريع المختلفة الأخرى وغيرها. إن ظاهرة بهذا الحجم وهذا الاتساع تقتضي معالجة فورية عبر استنفار كل الإمكانات من أجل التصدي لها ، حفاظاً على حياة المواطن وثروات الوطن.

كاظم الجماسي

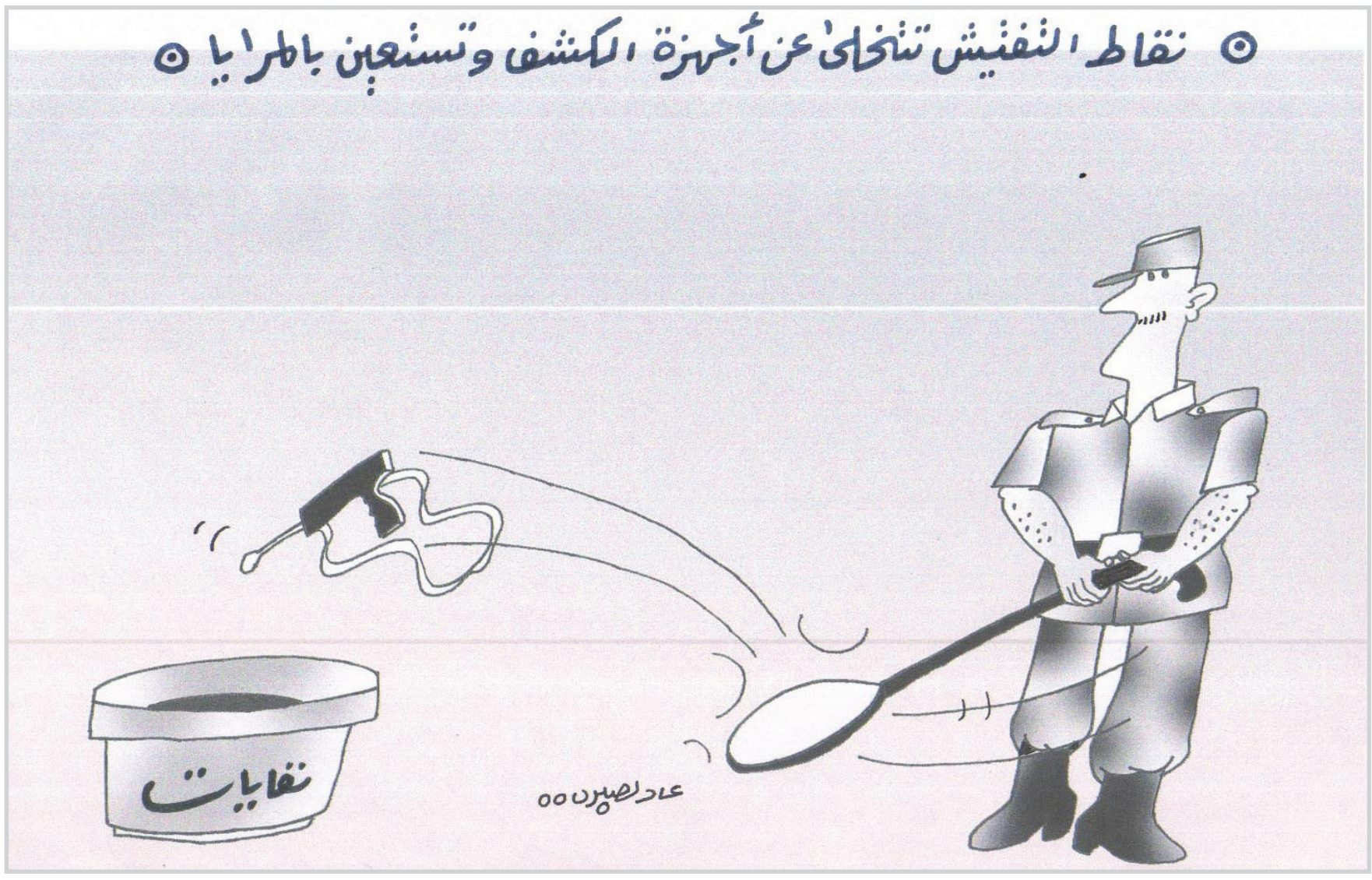

كاريكاتير..... عادل صبري

تقرير

خطر التصحّر يدقّ نواقيس مخاطر الجفاف

□ متابعة/ المدى

يواجه العراق خطر التصحر مع ازدياد مشكلة شحة المياه في البلاد، من دون حلول واقعية على ارض الواقع .وقد صدر في واشنطن بحث بعنوان "أزمة مياه في العراق تزيد من خطر التصحر" للخبير الاقتصادي والمستشار في البنك الدولي الدكتور نمرود رفائيلي حذر فيه من خطورة الامر على البلاد.ففي الوقت الذي تعزو فيه الحكومة مسألة شحة المياه الى كونها سياسية تزداد مساحات التصحر ويزداد جفاف الانهر .

وزير الموارد المائية، عبد اللطيف جمال رشيد، اتهم بهذا الخصوص ، دول الجوار التي تنبع منها مياه الانهر في تعاملها مع المصادر المائية وقطعها الروافد والانهر الداخلة للبلاد وفق معيار سياسي. وقال: "إن كميات المياه الواردة من نهري دجلة والفرات أقل بكثير من السابق، وإن شحة المياه التي يعاينها العراق سياسية، ودول المنبع لا تراعي الحق التاريخي للعراق في استخدام المياه". وأضاف: "لم تكن لدينا علاقات طبيعية مع دول الجوار حتى عام ٢٠٠٥، لكننا بدأنا بخطوات بدائية جدا مثل تبادل المعلومات والزيارات وتبادل النتائج الهيدرولوجية والجيولوجية ومعلومات عن المنشآت الموجودة، والآن وصلنا إلى مرحلة نريد فيها إبرام اتفاقيات ثابتة ".وذكر: "إن هناك أسباباً كثيرة لشحة المياه في العراق وليس سبباً واحداً، منها الطبيعة والمناخ ، فخلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية عانينا نقصاً في الموارد المائية المناخية كالأمطار والثلوج بسبب زيادة درجة الحرارة".

وتابع : " إن النقطة الأخرى تتجسد في تعامل دول الجوار مع المصادر المائية، يضاف إلى هذا إن الروافد التي تصب في نهر دجلة كانت حرة في السابق. أما الآن فهناك على كل هذه الروافد والفروع تحويلات لمجاريها "، مضيفا "انها قضية سياسية نتيجة تصرفات النظام السابق، حيث كانت مشكلاته تتنوع بين مشكلات سياسية وحروب مع دول الجوار ".وذكر الوزير انه : "كان هناك نهران هما الكارون والكرخة اللذان كانا يصبان في شط العرب وكانا يخففان من نسبة الملوحة في شط العرب لعذوبة مياه هذين النهرين، أما حالياً فقد قطعت مياه الكارون والكرخة ولا توجد فيهما قطرة ماء بسبب قيام الإيرانيين بتحويل مجرييهما لاستغلال مياههما محليا".وحول ما اذا كانت هناك قوانين دولية تمنع قطع المياه عن الدول المتشاطئة، قال رشيد :"هناك قانون الحق التاريخي . ولكن المشكلة أن دول المنبع لا تراعي هذا الحق ". وأورد مثالا : " إن العراق كان يتسلم في ثمانينات القرن الماضي ٣٠ مليار متر مكعب من دجلة والفرات، أما حالياً فلا يصل ثلث هذه الكمية إلى الأراضي العراقية". وفي البحث المشار إليه سابقا يقول الدكتور نمرود رفائيلي : إن أزمة المياه في العراق تعود إلى عدم التزام دول الجوار المتشاطئة مع العراق والتي تقع فيها او تمر بها مياه دجلة والفرات، بالحصص المتفق عليها للعراق".

وأوضح الخبير الاقتصادي : " إن حصة العراق تصل إلى ٦٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية، في حين يحظى العراق بـ٢٠٠ متر مكعب فقط، أي ثلث الكمية، إلى جانب قيام إيران بتحويل مجاري الانهر أوتجفيفها، وهي الانهار التي كانت تصب في الأراضي العراقية، ناهيك عن شحة مياه الأمطار خلال السنوات الثلاث الماضية".

وشدد رفائيلي على وجوب قيام السلطات العراقية المختصة بخطوات عملية سريعة، محلية وإقليمية، لتجنب عواقب التصحر، داعياً العراق الى القيام بخطوات ستراتيجية طويلة الأمد، وبخاصة في المحافل الدولية لإيجاد حل عادل لتوزيع المياه على الدول المتشاطئة مع العراق، وترشيد استعمال المياه داخليا إلى جانب إدراج خطط لاستخدام طرق الري الحديثة ومصاف لتقطير المياه الصالحة". من جانبه اتهم عضو لجنة الزراعة والمياه والاهوار في البرلمان السابق كريم اليعقوبي ، الحكومة العراقية بـ " التساهل " امام دول الجوار في ما يخص حق العراق بحصته من مياه دجلة والفرات.ولفت اليعقوبي الى ان " ما يصل الى العراق من مياه الفرات هو بحدود ٣٠٠،٢٥٠ متر مكعب بالثانية ، وهذا هو الجفاف بعينه، كون هذه الكمية لا تكفي لمحافظات واهوار العراق "/ حسب قوله/.

أما الخبير الزراعي ناجي عبد صكر فيقول : " إن شحة المياه ، مالم تعالج ، بصورة صحيحة ووفق خطة مدروسة فإن آثارها ستكون وخيمة على البلاد خلال السنوات المقبلة". وتابع: " إن حل مشكلة شحة المياه يكمن بتدويل قضية المياه المتشاطئة، فلا بد من حل دولي لها بعد ان تجاوزت الدول المجاورة والمتشاطئة لنا كل الاعراف والقوانين الخاصة بالمياه".

رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

□ متابعة/ المدى

تشكل شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة شريحة لايستهان بها من شرائح مجتمعنا، والاهتمام بمتطلبات هذه الشريحة واجب وطني ملقى على عاتق الجميع دوائر الدولة ومجتمعاً وأفراداً، سيما الاهتمام بحاجتهم الى التعليم، ويؤكد مدير قسم رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بالبصرة توفيق مجيد الشاهين ان الباب مفتوح امام جميع العائلات البصرية التي ترغب في الاستفادة من مدارس ومعاهد ذوي الاحتياجات الخاصة ومن دور إيواء الأيتام، ويشير في حديث لإذاعة العراق الحر الى انه بالإمكان مراجعة وحدات القسم المنتشرة في محافظة البصرة لغرض التسجيل. ويكشف الشاهين عن تجاوزات حصلت من قبل البعض على مباني دائرته وطالب الجهات المختصة بالاسراع في رفع التجاوز وتأهيل البنية التحتية للدائرة. فيما تناشد مديرة دار براعم الدولة ميسون تحسين منظمات المجتمع المدني التي تهتم برعاية الايتام والعائلات البصرية تسجيل أبنائهم في الدار. وتشير مديرة معهد النور للمكفوفين بتول كامل الى حاجة المعهد إلى مطبعة بطريقة برايل لطباعة الكتب الخاصة بالمكفوفين، مؤكدة ان الكتب الموجودة لديهم قديمة ولا تؤدي الغرض. كما تؤكد نادية نادر مدرسة اللغة العربية في معهد النور للمكفوفين انها تضطر الى طباعة المنهج لطلبتها وتدعو الى توفير منهج دراسي خاص بالمكفوفين.

صح النوم!!!

البصرة.. والمعاناة المستمرة من شحة المياه الصالحة للشرب

□ البصرة/ المدى

تعد نسبة الاملاح كحد أعلى مسموح به هو (١ غم) فقط من الاملاح لكل لتر ماء، بينما نسبة الاملاح الموجودة حاليا هي (١٠ غم) لكل لتر ماء في منطقة الفاو وفي مناطق أخرى، وما يقارب (٧٠ كم) من شط العرب ،و (٢,٥ غم) لكل لتر في داخل مدينة البصرة. وهناك أسباب كثيرة تقف وراء ذلك من بينها توجيه تصريف مياه مبازل الاراضي الزراعية، وتصريف مياه المجاري من شمال العراق الى جنوبه في نهري دجلة والفرات، وبالتالي تصب هذه المياه في شط العرب، وتوجيه مبازل الاراضي الزراعية الإيرانية على الجزء الجنوبي من مياه نهر الكارون الذي يصب أيضاً بدوره في شط العرب، كما ان هناك ايضا ملوثات بايلوجية حيث تقوم مجازر المواشي في البصرة بتصريف مخلفات هذه المواشي في شط العرب فيجب ان تكون هناك رقابة على هذه المجازر ، وبالتالي تصل المواطن مياه ذات نوعية رديئة جداً.

ولا يخفى حجم المخاطر الصحية الناشئة بسبب ذلك، فقد كثرت في الآونة الأخيرة أعداد الإصابات بشتى الأمراض بين السكان بتأثير تلوث المياه وكثافة تركيز الاملاح بها، فضلا عن موات مساحات شاسعة من الاراض الصالحة للزراعة، وبناء على ذلك ينبغي على الجهات الحكومية الوقوف وقفة مسؤولة ازاء هذه الاخطار المحدقة بثروات البصرة الزراعة وصحة مواطنيها. وينبغي تفعيل دور وزارة الموارد المائية بإقامة مشاريع هندسية وبرامج دقيقة لمعالجة هذه الحالة والاهتمام والجدية في العمل لتطبيق المشاريع والحلول الموضوعة في الوزارة".

وخزة

الاختناقات المرورية ومردوداتها السلبية

□ بغداد/ عماد جاسم

أكثر العراقيين دأبوا على الشكوى من الاختناقات المرورية وخاصة مع بدء الدوام صباحا، التي تؤدي الى تأخر وصول الموظفين الى دوائرهم والعمال الى مؤسساتهم كما تؤخر هذه الاختناقات المدرسين والكوادر التعليمية والطلبة من الوصول إلى المؤسسات التعليمية في الوقت المحدد صباحاً ما يتسبب في عدم إتمام المناهج الدراسية عند نهاية السنة الدراسية. ويشير مهند حسام الموظف في إحدى الشركات الصناعية الحكومية انه مثل الكثير من الموظفين يصل متأخرا عن الدوام الرسمي بساعة أو أكثر لأنه يسكن منطقة الكرخ، وعمله في الرصافة وهذا التأخير له مردودات سلبية واضحة على الإنتاج ومستوى تقديم الخدمات في أغلب القطاعات الإنتاجية والخدمية، مضيفاً: إن سبب الزحام يكمن في عشوائية وعدم منهجية نشر السيطرات الأمنية، والقطع المبالغ فيه للشوارع الرئيسة دون سابق إنذار وأحيانا بمزاجية. أما السيدة نجاة عامر مديرة مدرسة ابتدائية في حي الأمين فتقول: إن العديد من المعلمين يتعذر وصولهم صباحاً مع بدء الدوام وكثيرا ما نضطر إلى جعل الدروس الأولى شاغرة وهو ما قد يؤدي إلى صعوبة إتمام المناهج المقررة، وهذا الإشكال تعلم به وزارة التربية لأنها حالة عامة في معظم المدارس بسبب الزحام، وكانت لدينا حلول طرحناها في عدة اجتماعات وهي محاولة تأخير الدوام الصباحي إلى الساعة التاسعة بدلا من الثامنة صباحا، في حين يرى الباحث الاقتصادي لطيف الجبوري ان الاختناقات المرورية تسبب خسائر مادية غير منظورة في آلية صرف الوقود للسيارات، التي تضطر إلى الوقوف لساعات، هذا إضافة إلى تأخر وصول العاملين الى المصانع والشركات الإنتاجية والذي يكلف الدولة مبالغ طائلة. ودعا دوائر التخطيط والاقتصاديين الى تقدير حجم الخسائر والبحث عن آليات مناسبة لمواجهة هذا الوضع وفق رؤية علمية وعملية في آن واحد.

حديث الصورة

عدسة: ادهم يوسف

لا خلاف على قياس تقدّم المدن الحديثة بتقدم وتكامل بناها التحتية في الدرجة الأساس، والجسور واحدة من أهمها، يتساءل المواطن متى تستبدل جسورنا العائمة بأخرى حقيقية متينة؟